● أخبار قصيرة

موسكو تؤكد معارضتها «هدنة مؤقتة» مع كييف

عارضت روسيا «وقفاً مؤقتاً» لإطلاق النار في أوكرانيا، معتبرةً أن «هذا الخيار لن يساهم في إحراز تقدم لحل الأزمة القائمة»، وفقاً لنائب وزير الخارجية الروسي، سيرغي ريابكوف.
وأوضح ريابكوف، خلال فعالية دولية في موسكو، الاثنين، أن روسيا تؤيد وقف القتال في إطار اتفاق «يضمن حل المشكلات مثل الأسباب الجذرية للأزمة، ويكفل البنية الدستورية للاتحاد الروسي».
واتهم ريابكوف دولاً لم يسمّها بـ«محاولة تقويض جهود وقف الحرب وإخراجها عن مسارها»، موضحاً أن «أوكرانيا والدول الأوروبية تحاول تقويض الحوار بين موسكو وواشنطن».
ودعا الإدارة الأميركية إلى «مواجهة ذلك بشكلٍ أكثر فاعلية»، مؤكداً أن روسيا ستواصل الحوار مع الولايات المتحدة من أجل «إيجاد حل للحرب الأوكرانية».

تايلاند وكمبوديا تبدآن مفاوضات لوقف إطلاق النار على الحدود

بدأت الأربعاء مفاوضات بين العسكريين التايلانديين والكمبوديين في إطار اجتماع طارئ للجنة الحدود المشتركة برئاسة مشتركة لوزيري دفاع البلدين على أن تنطلق أولاً بأعمال فنية تمهيدية.
واتفق الطرفان على عقد الاجتماع الطارئ للجنة الحدود المشتركة خلال لقاء خاص لوزراء دول رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) خُصص للنظر في النزاع التايلاندي–الكمبودي، واستضافته العاصمة الماليزية كوالالمبور يوم الاثنين.
وقال وزير الدفاع التايلاندي الجنرال ناتثابون ناكفانيت للصحافيين في بانكوك، عقب الاجتماع الأسبوعي لمجلس الوزراء، إن المفاوضات قد تستغرق من يومين إلى أربعة أيام، إلا أنها ستتوقف فورًا إذا تبيّن منذ اليوم الأول عدم إمكانية الاتفاق، حتى على القضايا التقنية.

الصين تحثّ أميركا على الوفاء بمسؤولياتها بشأن نزع السلاح النووي

حثت الصين، الثلاثاء، الولايات المتحدة على الوفاء بمسؤولياتها المتعلقة بنزع السلاح النووي.
جاء ذلك بعد أن ذكرت مسودة تقرير لوزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) أن الصين حمّلت على الأرجح «مايربو على ١٠٠ صاروخ بالستي عابر للقارات في أحدث ثلاثة مواقع إطلاق أنشأتها»، وأنها لا ترغب في إجراء محادثات للحد من التسلح.
وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية، لين جيان، خلال مؤتمر صحفي دوري، إنه ينبغي على الولايات المتحدة تهيئة الظروف للدول الأخرى الحائزة الأسلحة النووية للتخلي عن سلاحها، وأضاف أن الصين «لا تشارك في سباقات تسلح نووي مع أي دولة».

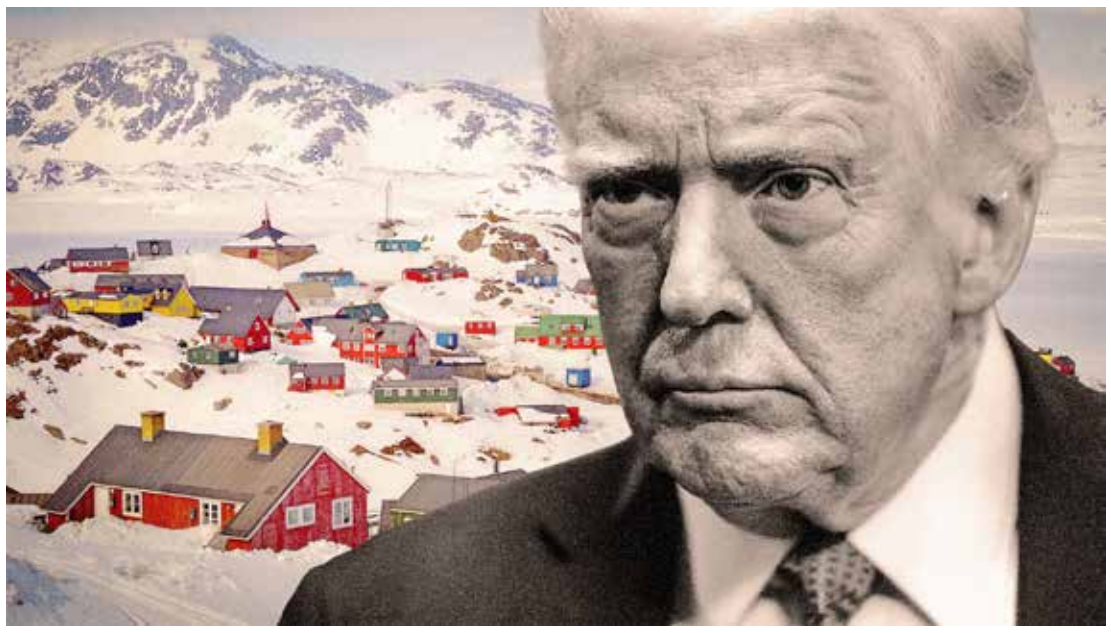

من صفقة عقارية إلى أطماع إمبراطورية

غرينلاند.. الغطرسة الأمريكية في مواجهة سيادة الشعوب

الوفاق/ في عالم يزداد اضطراباً، خرج دونالد ترامب ليُعلن أن بلاده «تحتاج إلى غرينلاند لضرورات الأمن القومي». لم يكن هذا التصريح مجرد موقف عابر، بل هو انعكاس مباشر لنهج أميركي قائم على الغطرسة والهيمنة، حيث تُختزل سيادة الدول الأخرى في معادلات القوة الأميركية وحدها. أثار هذا الإعلان غضباً واسعاً في الدنمارك والاتحاد الأوروبي، وكشف عن عقلية ترى العالم ملكية مفتوحة يمكن اقتطاع أجزاء منه متى شاءت واشنطن، تحت أي ذريعة، حتى لو كانت واهية مثل «الأمن القومي».

غرينلاند.. الجغرافيا التي تصنع السياسة

غرينلاند، أكبر جزيرة في العالم، ليست مجرد أرض جليدية نائية، بل هي موقع استراتيجي بالغ الأهمية. مع ذوبان الجليد وفتح طرق بحرية جديدة عبر القطب الشمالي، تتحول الجزيرة إلى عقدة مركزية في التجارة العالمية والمنافسة الجيوسياسية. بالنسبة للولايات المتحدة، السيطرة عليها تعني امتلاك قاعدة متقدمة لمراقبة روسيا والصين، والتحكم في ممرات بحرية ستحدد مستقبل الاقتصاد العالمي.
لكن هذه الأهمية لا تمنح واشنطن حقاً قانونياً أو أخلاقياً في المطالبة بها، وهو ما يجعل تصريحات ترامب أقرب إلى إعلان نوايا استعمارية جديدة.

الهيمنة الأميركية.. من مبدأ مونرو إلى غرينلاند

منذ القرن التاسع عشر، بنت الولايات المتحدة سياستها الخارجية على مبدأ مونرو، الذي اعتبر نصف الكرة الغربي مجال نفوذ حصري لها. لاحقاً، ومع الحرب العالمية الثانية، توسعت هذه الرؤية لتشمل العالم بأسره. التدخلات العسكرية في فيتنام والعراق وأفغانستان، ومحاولات السيطرة الاقتصادية والسياسية في أميركا اللاتينية، كلها تعكس عقلية ترى أن «الأمن القومي الأميركي» يُبرر أي فعل.
اليوم، حين يتحدث ترامب عن «الحاجة إلى غرينلاند»، فإنه يعيد إنتاج هذا المنطق ذاته، لكن بوقاحة أكبر: لا محاولة لتجميل الخطاب بشعارات الديمقراطية أو حقوق الإنسان، بل إعلان صريح بأن واشنطن تريد الجزيرة، ويجب أن تحصل عليها.

تجارب سابقة.. أطماع بلا حدود

ليست هذه المرة الأولى التي تحاول فيها الولايات المتحدة ضمّ أراضٍ ليست لها. فقد اشترت ألاسكا من روسيا عام ١٨٦٧، وضمت هاواي بعد انقلاب مدعوم أميركياً أطاح بالملكة المحلية، كما حاولت مراراً شراء غرينلاند نفسها من الدنمارك، لكن محاولاتها فشلت.
هذه التجارب تكشف أن فكرة «شراء الأراضي» أو «ضمّها بالقوة الناعمة» ليست غريبة عن العقل السياسي الأميركي. الجديد اليوم هو أن هذه المحاولات تأتي في سياق عالمي شديد التعقيد، إذ لم تعد واشنطن اللاعب الوحيد، بل تواجه منافسين كباراً مثل الصين وروسيا، إضافةً إلى الاتحاد الأوروبي.

غطرسة ترامب.. السياسة كصفقة عقارية

مايميز إدارة ترامب هو صراحتها الفجة وغطرستها غير المسبوقة. فبينما كانت الإدارات السابقة تحاول تغليف أطماعها بشعارات مثل «نشر الديمقراطية» أو «حماية حقوق الإنسان»، فإن ترامب يقولها مباشرة: «نحتاج إلى غرينلاند من أجل الأمن القومي». هذه الصراحة ليست شجاعة، بل وقاحة سياسية تكشف عن عقلية استعمارية ترى أن العالم كله قابل للضمّ إذا اقتضت مصالح واشنطن ذلك.
تعيين موفد خاص للجزيرة، وتكليف سياسي أميركي بالعمل على جعلها «جزءاً من الولايات المتحدة»، ليس مجرد خطوة دبلوماسية، بل هو إعلان نوايا واضح، يعكس غطرسة شخصية ترامب القادم من عالم العقارات، والذي يتعامل مع السياسة الدولية كما لو كانت سوقاً مفتوحة.
بالنسبة له، الدول ليست كيانات ذات سيادة، بل عقارات يمكن شراؤها أو ضمّها. تصريحاته حول غرينلاند تكشف هذه العقلية بوضوح: «يجب أن نحصل عليها». هذه العبارة تختزل الغطرسة الأميركية في أبسط صورها، حيث تتحول الجغرافيا إلى سلعة، والسيادة إلى عائق يجب تجاوزه.
هذه الغطرسة ليست مجرد أسلوب فردي، بل هي انعكاس لنهج إدارة كاملة ترى أن القانون الدولي مجرد عائق يجب تجاوزه، وأن سيادة الدول الأخرى لا قيمة لها أمام «المصلحة الأميركية».

أهمية الجزيرة في الصراع الدولي

غرينلاند تحتوي على موارد طبيعية هائلة، من المعادن النادرة إلى النفط والغاز، إضافةً إلى موقعها المثالي لإقامة قواعد عسكرية ورادارات متقدمة. لذلك، فإنها ليست مجرد أرض جليدية، بل هي قطعة استراتيجية في لوحة الصراع الدولي.
من هنا، يصبح مفهوماً لماذا تصر واشنطن على اعتبارها «ضرورة للأمن القومي». لكن هذا الإصرار يطرح سؤالاً أكبر: هل يمكن لدولة أن تبرر ضمّ أرض أخرى فقط لأنها تراها مهمة لأمنها؟ إذا كان الأمر كذلك، فإن القانون الدولي يفقد معناه، وتتحول العلاقات الدولية إلى صراع مفتوح بلا قواعد.

الموقف الدنماركي والأوروبي

ردّ الدنمارك كان حازماً: لا يمكن ضمّ دولة أخرى حتى مع التذرع بالأمن الدولي. هذا الموقف يعكس تمسك أوروبا بالقانون الدولي، لكنه أيضاً يعكس قلقاً عميقاً من عودة منطق القوة في العلاقات الدولية. الاتحاد الأوروبي يرى أن أي مساس بغرينلاند هو مساس بأمنه الجماعي، خصوصاً أن الجزيرة جزء من مملكة الدنمارك العضو في الاتحاد.
هذا الموقف يضع واشنطن في مواجهة مباشرة مع حلفائها الأوروبيين، ويكشف عن تصدعات في التحالف الغربي الذي يفترض أنه قائم على احترام السيادة والقانون.

روسيا والصين.. اللاعبان الحاضران في المشهد

حين تحدث ترامب عن «سفن روسية وصينية في كل مكان»، كان يعكس حقيقة أن القطب الشمالي أصبح ساحة تنافس دولي. روسيا تمتلك أكبر أسطول كاسحات جليد في العالم، وتستثمر بكثافة في البنية التحتية القطبية. أمّا الصين، فقد أعلنت نفسها «دولة قريبة من القطب الشمالي»، وتسعى إلى إدماج المنطقة في مشروع «الحزام والطريق». بالنسبة لهاتين القوتين، غرينلاند ليست مجرد جزيرة، بل هي جزء من معركة أوسع على مستقبل النظام الدولي. لذلك، فإن أي محاولة أميركية لضمّها ستُواجَه برفض شديد، وربما بردود فعل عملية على الأرض.

القانون الدولي.. حدود القوة

القانون الدولي واضح: لا يمكن ضمّ دولة أخرى بالقوة أو بالإكراه. السيادة الوطنية ليست سلعة تباع وتشترى. لكن المشكلة أن هذا القانون يفقد فعاليته حين تواجهه قوة عظمى مثل الولايات المتحدة، التي تستطيع فرض إرادتها عبر الضغوط الاقتصادية والعسكرية.
هنا تكمن خطورة الموقف: إذا نجحت واشنطن في فرض رؤيتها على غرينلاند، فإن ذلك يفتح الباب أمام سابقة خطيرة، قد تشجع قوى أخرى على انتهاج الأسلوب ذاته. وهذا يعني انهيار النظام الدولي القائم على القانون، لصالح نظام جديد تحكمه شريعة الغاب.

القطب الشمالي.. ساحة تنافس القوى الكبرى

لم يعُد القطب الشمالي مجرد منطقة جليدية نائية، بل أصبح ساحة تنافس بين القوى الكبرى. روسيا تبني قواعد عسكرية جديدة وتستثمر في البنية التحتية، الصين تسعى إلى إدماج المنطقة في مشروع «الحزام والطريق»، والولايات المتحدة تحاول تعزيز وجودها عبر غرينلاند. هذه المنطقة تختصر المسافات بين آسيا وأوروبا وأميركا، ما يجعلها ممراً تجارياً بالغ الأهمية في المستقبل.
من هنا، يصبح مفهوماً لماذا تتحول غرينلاند إلى محور صراع دولي، فهي ليست مجرد جزيرة، بل بوابة إلى السيطرة على طرق التجارة العالمية، ومسرحاً لتوازنات عسكرية جديدة.

غرينلاند كرمز للمواجهة

غرينلاند لم تعد مجرد جزيرة جليدية نائية، بل تحولت إلى رمز لمواجهة أكبر بين منطقين متناقضين: منطق القوة الذي تمثله الولايات المتحدة في عهد ترامب، ومنطق القانون الدولي الذي تتمسك به الدنمارك وأوروبا. في هذه المواجهة، تتجسد كل التوترات التي يعيشها النظام العالمي اليوم: هل يُدار العالم وفق قواعد القانون والسيادة، أم وفق شريعة الغاب التي تفرضها القوى العظمى؟
ختاماً قضية غرينلاند تكشف بوضوح وقاحة الإدارة الأميركية وغطرسة ترامب، الذي يتعامل مع العالم كما لو كان سوقاً عقارياً مفتوحاً. إنها ليست مجرد خلاف دبلوماسي بين واشنطن وكوبنهاغن، بل مرآة تعكس جوهر السياسة الأميركية في عهد ترامب: تجاهل كامل للقانون الدولي، واعتبار السيادة الوطنية مجرد عائق أمام «المصلحة الأميركية».
في النهاية، يبقى السؤال الأعمق: هل يقبل العالم أن تتحول الجغرافيا إلى سلعة في سوق القوة الأميركية، أم أن غرينلاند ستكون نقطة انطلاق لمواجهة جماعية ضد الغطرسة الأميركية؟ الجواب سيحدد ليس فقط مصير الجزيرة، بل مصير النظام الدولي كله في العقود المقبلة.

هل يقبل العالم أن تتحول الجغرافيا إلى سلعة في سوق القوة الأميركية، أم أن غرينلاند ستكون نقطة انطلاق لمواجهة جماعية ضد الغطرسة الأميركية؟ الجواب سيحدد ليس فقط مصير الجزيرة، بل مصير النظام الدولي كله في العقود المقبلة

فنزويلا.. مونكادا يحذّر من «خطة أميركية أوسع» وخيل يعلن «نصراً» في الأمم المتحدة

حذّر سفير فنزويلا لدى الأمم المتحدة، ساموبل مونكادا، من أن بلاده ليست سوى «الهدف الأول» في خطة أميركية أوسع، معتبراً أن واشنطن تسعى إلى إبقاء فنزويلا منقسمة تمهيداً لـ«غزوها قطعة قطعة». ووصف مونكادا محاولات الحكومة الأميركية تبرير أفعالها بالاستناد إلى قواعد قانون الحرب بأنها «سخيفة»، نافياً أي وجاهة قانونية لها.
من جهته، أعلن وزير الخارجية الفنزويلي، إيفان خيل، تحقيق «نصر كبير» لفنزويلا داخل الأمم المتحدة، مؤكداً أن بلاده أثبتت عدم وجود أي دولة في العالم تؤيد استخدام القوة لإخضاع أمة حرة وذات سيادة بذريعة وصفها بـ«الكاذبة» وهي مكافحة المخدرات.
وأضاف خيل أن التهديد باستخدام القوة أو اللجوء إليها ضد فنزويلا يستجيب لمنطق استعماري تدفع به واشنطن تحت ما يُعرف بـ«مبدأ مونرو»، مشدداً على أن هذا النهج يفتقر إلى الشرعية الدولية.
وفي سياقٍ متصل، صرّح الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو، الثلاثاء، بأنّه «سيكون أفضل للرئيس الأميركي دونالد ترامب لو اهتم بالقضايا الاجتماعية في بلاده».
ولفت مادورو إلى أنّ شعب الولايات المتحدة «صوّت ضد التدخلات الأجنبية، وضد الحروب الأبدية، وضد تغيير الأنظمة من أجل أميركا جديدة تتكيف مع الإنسانية وتحترم السيادة، ولا تقوم بمزيد من التدخلات، ولا تقود الدول إلى حرب».

توقيف الناشطة السويدية «غريتا تونبرغ»

أوقفت شرطة لندن، الثلاثاء، الناشطة السويدية، غريتا تونبرغ، خلال تظاهرة داعمة لمضربين عن الطعام، تأييداً للفلسطينيين، بحسب ما كشفت مجموعات معنية بهذه القضيّة.
وجاء في بيان صدر عن مجموعة «سجناء من أجل فلسطين (Prisoners for Palestine)»، أنّ «غريتا تونبرغ أوقفت بموجب قانون مكافحة الإرهاب خلال تظاهرة» للمجموعة.
وقد اعتقل هؤلاء بتهم من بينها دعم مجموعة «بالستاين أكشن» المحظورة.
وكانت تونبرغ ترفع لافتة كتب عليها «أؤيد سجناء بالستاين أكشن وأرفض الإبادة الجماعية».
وتعرّضت تونبرغ للاعتقال عدّة مرات، آخرها من قبل الاحتلال الصهيوني، عقب اعتراضه «أسطول الصمود العالمي» الذي أبحر لكسر الحصار عن غزة، بعد الاعتداء على سفنه.